

مقدمة عامة:

يعيش الإنسان منذ أن خلقه الله سبحانه وتعالى في بيئته يستمد منها مقومات حياته، وللبيئة مكونات أساسية تتكامل وتتصل في إطار نسق طبيعي متوازن في مجموعه وقادر على التجدد والعطاء والتفاعل مع النشاط الإنساني من خلال هذا التوازن.

إلا أن البيئة قد تتعرض لاختلال في أنظمتها حيث تصبح عاجزة عن العمل طبقا لأنساقها الطبيعية كما تعجز عن استعادة توازنها في الوقت المناسب مما ينجم عنه مشكلات بيئية ترجع إما لأسباب طبيعية أو لأسباب تعود لنشاط الإنسان، لكن المشكلات البيئية الناجمة عن نشاط الإنسان أكثر خطورة على البيئة من الأسباب الطبيعية التي أغلبها في حدود قدرة البيئة على استيعابها أي استعادة التوازن أو التحول إلى أنظمة بيئية أخرى.

يعد النشاط الاقتصادي أحد أوجه الأنشطة البشرية التي تتسبب في ظهور المشكلات البيئية، إذ أدى تقدم التقنية إلى إنتاج ضخم استنزف الموارد الطبيعية وأدت مخلفاته الهائلة إلى تلوث البيئة وأيضاً زيادة حجم الاستهلاك والتبادل وما نتج عنه من زيادة في حجم النفايات مما ضاعف من التلوث الأمر الذي وضع الإنسان في مواجهة حتمية مع المشكلات البيئية وأصبح مطالباً بحماية البيئة حيث تبين أن حمايتها مشكلة اقتصادية.

وقد دفعت المشكلات البيئية الكثير إلى الاهتمام بفحص العلاقة بين البيئة والتنمية، فالبيئة هي المكان الذي يعيش عليه الأفراد والتنمية هي الأفعال التي يقوم بها هؤلاء الأفراد لتحسين حياتهم على هذه البيئة ومن ثم هذين المفهومين متلازمين لا ينفصلان إذ أن زيادة الضغط على الأنساق الأيكولوجية ينتج عنه المزيد من العجز في مقابلة حاجات الأفراد الأساسية وبالتالي المزيد من الفقر والمرض وسوء التغذية وانطلاقاً من هذا الارتباط بين البيئة والتنمية ظهرت الحاجة إلى ضرورة إعادة صياغة مفهوم جديد للتنمية يتناسب وواقع المجتمعات في المرحلة الراهنة وظروفها وينطلق من حقيقة مؤداها إمكانية تحقيق تنمية ونمو اقتصادي على أسس تدعم قاعدة الموارد البيئية وتوسعها لذا ظهر ما يعرف بالتنمية المستدامة وهي التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تصونها للأجيال القادمة ولا تتسبب في تدهور مكونات الأنظمة البيئية ولا تخل بتوازنها.

فلقد أدى إدخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد إلى تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد زيادة استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية المستدامة التي لا تمنع استغلال الموارد الاقتصادية مثل المياه والنفط والغابات ولكن تمنع الاستغلال الجائر لهذه الموارد بالدرجة التي تؤثر على نصيب الأجيال القادمة وخاصة إذا كانت موارد غير متجددة وفي نفس الوقت تمنع التنمية المستدامة تحميل الأجيال القادمة أعباء إصلاح البيئة التي تلوثها الأجيال الحالية.

ومع تزايد الاهتمام بموضوع البيئة كانت فكرة عقد مؤتمر البيئة والتنمية في 2 يونيو 1992 وذلك على مستوى رؤساء الحكومات بريو ديجانيرو في البرازيل وكنتيجة للمناقشات التي تمت في هذا المؤتمر وما تم التوصل إليه في محافل دولية أخرى أصبح من الضروري معالجة موضوعات فنية واقتصادية وتجارية وهذا لتشابكها وتعدد موضوعاتها الفرعية مع موضوع البيئة ومن أهم هذه الموضوعات التجارة والبيئة وذلك في إطار منظمة التجارة الدولية.

إذ ظهرت محاولات عديدة من الدول الصناعية تسعى للربط بين التجارة الدولية والبيئة من خلال منظمة التجارة الدولية التي حلت محل اتفاقية الجات والتي تم إنشاؤها في جنيف 1995 وهذه المنظمة بالرغم من أنها تعد منظمة تجارية بالدرجة الأولى تهتم أساسا بالتجارة الدولية في السلع والخدمات إلا أنها منذ إنشائها بدأت تسحب معها موضوعات جديدة لم تتضمنها اتفاقية الجات.

ومن بين الموضوعات الجديدة في إطار منظمة التجارة العالمية محاولات الربط بين التجارة الدولية والبيئة نتيجة انتقال المشاكل البيئية إلى الدول عبر إنتاج السلع الملوثة للبيئة والتي تدخل ضمن التجارة الدولية، فبعض الدول التي لا تلتزم بشروط بيئية مناسبة تقوم بإنتاج وتصدير السلع الملوثة للبيئة وذلك على حساب الدول التي تقوم بتطبيق مواصفات بيئية عالية وإن هذا الربط بين التجارة والبيئة يكون من خلال التزامات وشروط تلتزم بها كافة الدول وهو السبيل المناسب للحد من التلوث البيئي وانخفاض القدرة التنافسية للدول التي تلتزم بمواصفات بيئية عالية.

وتعد العلاقة بين التجارة والبيئة ترابطية إذ يؤثر كل منهما في الآخر فكافة الأنشطة الاقتصادية تعتمد على البيئة باعتبارها مصدر كل الموارد الأولية التي تدخل في الإنتاج من خلال التعدين والغابات والثروات المائية وتؤثر النفايات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية على البيئة ولذا تحرير التجارة الدولية وما ينتج عنه من زيادة في الإنتاج سيلحق أضرارا كبيرة ليس بالبيئة وحسب وإنما بالتنمية المستدامة أيضا، كما تتأثر حركة التجارة الدولية بالشروط البيئية نتيجة تطبيق معايير معينة على إنتاج السلع وترويجها إلى الأسواق العالمية.

وعليه يمكن صياغة الإشكالية كما يلي:

كيف يمكن التوفيق بين أهداف تحرير التجارة الدولية والأهداف البيئية لتحقيق التنمية المستدامة؟

وحتى يتيسر الإلمام بجوانب هذا البحث تم تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل يعتبر النشاط الاقتصادي سببا رئيسيا في ظهور المشكلات البيئية؟
- 2- فيما تتمثل العلاقة التي تربط التجارة الدولية بالبيئة في إطار التنمية المستدامة؟
- 3- ما مدى تأثير التجارة الدولية على البيئة ضمن إطار التنمية المستدامة؟
- 4- ما هي التدابير التي اتخذتها الجزائر لحماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؟

فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية يمكن طرح الفرضيات التالية:

- 1 - النشاط الاقتصادي هو المصدر الأساسي للمشكلات البيئية.
- 2 - تحقيق التنمية المستدامة يقتضي إدراج البعد البيئي في الخطط التنموية التي تتضمن حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.
- 3 - العلاقة بين التجارة والبيئة ترابطية فكل منهما يؤثر في الآخر.
- 4 - اتخذت الجزائر عدة تدابير لحماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

- هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- إبراز أثر النشاط الاقتصادي على البيئة.
- 2- تسليط الضوء على العلاقة بين البيئة والتجارة الدولية في إطار التنمية المستدامة.
- 3- إظهار مدى تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة.
- 5 - إبراز الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل حماية البيئة بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

- أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته في كون أن القضايا البيئية أصبحت تفرض نفسها بقوة على سياسات ونظم التجارة الدولية لما سببته هذه الأخيرة من تدهور مستمر وما صاحبه من تغيرات بيئية خصوصا على البيئة العالمية المشتركة ولم يعد هذا الوضع هاجسا يهدد المستقبل فحسب بل أصبح واقعا يهدد حياة الأجيال الحاضرة.

- دراسات سابقة:

- 1- رسالة دكتوراه مقدمة من طرف خالد بوجعدار، تحت عنوان: دراسة تحليلية لتكاليف التلوث الصناعي-حالة مصنع الاسمنت حامة بوزيان-، قسنطينة، 2006.
- 2- مذكرة ماجستير مقدمة من طرف الطاهر خامرة، تحت عنوان: المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة- حالة سوناطراك، ورقلة، 2007.
- 3- مذكرة ماجستير مقدمة من طرف يحيوي لخضر ، تحت عنوان: التجارة الدولية و تأثيرها على البيئة -دراسة حالةالجزائر-، وهران، 2008.

- منهج الدراسة:

لقد اقتضت طبيعة البحث وخصوصية الموضوع الإلمام بمحاور الدراسة من خلال المنهج الوصفي التحليلي.

- خطة و هيكل البحث:

لدراسة هذا الموضوع تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة.

في الفصل الأول تم التطرق للمشكلات البيئية والمفاهيم الأساسية للنشاط الاقتصادي بهدف تحديد العلاقة التي تربط النشاط الاقتصادي بالمشكلات البيئية ومن ثم فحص العلاقة بين البيئة والتنمية التي أدت إلى ظهور ما يعرف بالتنمية المستدامة.

في الفصل الثاني تم إبراز ماهية التنمية المستدامة والمفاهيم الأساسية للتجارة الدولية بهدف التطرق للعلاقة التي تربط التجارة الدولية بالبيئة في إطار التنمية المستدامة.

في الفصل الثالث تم معالجة أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية المستدامة وذلك من خلال التطرق إلى أثر التجارة الحرة على البيئة ثم عرض نظام الإدارة البيئية وتأثير الشروط البيئية على حركة التجارة الدولية.

وفي الفصل الرابع والأخير تم التطرق إلى حماية البيئة في الجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتركيز على مؤسسة سوناطراك باعتبارها تسعى لحماية البيئة بتطبيق المعايير البيئية الدولية.

خلال إعداد هذا البحث قد تم التعرض لبعض الصعوبات وخاصة على مستوى الفصل التطبيقي.